

## ٣- أثر الحرب الكبرى

في بريطانيا

للأستاذ رمزي ميور

أستاذ التاريخ الحديث في جامعة منستر سابقاً

تممة

ترجمة الأستاذ محمد بدران

ناظر مدرسة بمبافان الابتدائية

أثناء الحرب ، وكان أعظم النتائج السياسية للحرب وأعجبها أن انتعش بهذه الطريقة الحاسمة ذلك الكفاح الطويل الذي دام أربعة قرون ، وتلك مقارنة ذات مغزى جليل تثبت أن الحرية لا الارغام هي التي تمسك أجزاء الامبراطورية وتمتمها من التصدع والانهيار ، وهي أول امبراطورية قامت في تاريخ العالم ينطبق عليها هذا البدأ

وأول مانشأ عن مطالبة أجزاء الامبراطورية أن تشارك اشتراكاً أوسع من ذي قبل في الاشراف على شؤونها أن دعيت طائفة من الساسة يمثلون الأملاك المستقلة والهند لينضموا إلى عضوية « المجلس الحربي » وكان لهؤلاء الأعضاء شأن كبير في تقرير السياسة التي اتبعت في آخر أدوار الحرب ، وكان يظن أن هذا سيؤدي إلى وضع نظام للتعاون بين أجزاء الامبراطورية أدق وأوفى بالعرض من النظام القديم . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل لسبب رآه التتبعون لسير الحوادث نذيراً بالحلل الامبراطورية في المستقبل ، ذلك أنه لما عقد مؤتمر الصلح حضره مندوبون عن الأملاك المستقلة والهند ، ولكمهم لم يحضروه من حيث هم أعضاء في وفد الامبراطورية البريطانية فحسب ، بل من حيث هم يمثلون لبلادهم أيضاً ، ثم وقعوا الماهدات كمتابئين لدول مستقلة ، ولما تكونت عصبة الأمم ظهرت الأملاك المستقلة والهند مرة أخرى وإن كان ظهورها في هذه المرة اختلف بعض الاختلاف عنه في المرة السابقة ؛ فقد جعلت الامبراطورية البريطانية من حيث هي وحدة قائمة بذاتها عضواً دائماً في مجلس العصبة ، لكن كندا وأستراليا وزيلندة الجديدة وجنوب افريقية والهند أصبحت كلها أعضاء في الجمعية العمومية للعصبة لها ماللدول المستقلة ، وأصبحت كندا بالفعل عضواً من أعضاء المجلس غير الدائمين . ويرى البعض في هذه الظواهر دليلاً على أن الامبراطورية لا ينظر اليها في هذه الهيئة العالية كما ينظر إلى وحدة سياسية ، بل يامل كل جزء من أجزائها معاملة دولة مستقلة ذات سيادة ، ويميز هذا أن تلك الأملاك أعطيت حقها كاملاً غير منقوص في بحث المسائل الدولية داخل العصبة أو عن طريقها ، وأن الذي تبخسه ليس هو السياسة التي يجب أن تدير عليها الامبراطورية المؤلفة من هذه الأملاك ، بل إنها تشارك في البحث اشتراك الدول المستقلة

وهكذا أظهرت الحرب ولاء أعضاء الامبراطورية لها ،

وفي أيرلندة أيضاً لاج أن الحرب قد أتاحت لها فرصة العمل على نيل ما كانت تطالبه منذ زمن بعيد من تقرير حقها في الحكم الذاتي . وكانت أيرلندة هي الجزء الوحيد من أجزاء الامبراطورية الذي اتهز فرصة الحرب للثورة مع أن هذه البلاد كانت من الوجهة القانونية جزءاً من المملكة المتحدة ممثلاً في البرلمان البريطاني أتم تمثيل . وقد فلتت أيرلندة ذلك من قبل فتارت في كل حرب من الحروب الأوربية الثلاث التي اشتبكت فيها بريطانيا في القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر . شبت الثورة فيها علناً سنة ١٩١٦ ، ثم أخذت ولكن الحكومة شمعت أن من الخطر أن تطالب أيرلندة بما كانت تطالب به إنجلترا واسكتلندة وويلز من الرجال ، ومع أن كثيرين من الأيرلنديين قد طوعوا للحرب باختيارهم فقد بق الشيب الأيرلندي بوجه عام في معزل عنها يدعو الله أن يخذل بريطانيا . ولما وضعت الحرب أوزارها شبت فيها من جديد نار الثورة التي كان يلوح وميضها خلل الرماد ، ودارت فيها رحي حرب أهلية طاحنة انتهت بأذعان بريطانيا وتسليمها للقوة بما لم ترض أن تسلم به للنزاع الدستوري فأعطت الأيرلنديين أكثر مما كانوا يرتضونه قبل ذلك الحين ، ذلك أنها قبلت في سنة ١٩٢١ أن تتكون من أربعة أخماس أيرلندة « دولة أيرلندة الحرة » وهي دولة ذات استقلال داخلي تام تتمتع بنظام « الأملاك المستقلة » وبحق تقرير ضرائبها الجركية وإنشاء جيشها وسن قوانينها وسك عملتها . وبذلك كانت جزء الامبراطورية الوحيد الذي ظل طلبه الحكم الذاتي يرفض، على الدوام جزءها الوحيد الذي نبذ كل فروض الطاعة والولاء

التي تنعقد بانتظام في كل عام والتي تدور فيها المناقشات العامة ،  
وللمصبة مجلسها الذي يجتمع ثلاث مرات في السنة . أ. ا.  
الامبراطورية فايس لها إلا المؤتمر الامبراطوري الذي يجتمع مره  
في كل أربع سنوات والذي حددت له واجباته . وللمصبة  
سكرتيرية بديمة النظام ذات هيئات خاصة من الخبراء تبحث  
الشاكل الحربية والاقتصادية ومساائل العمل والصحة وما الى ذلك ؛  
أما الامبراطورية فليست لها هيئة مركزية إلا وزارة المستعمرات  
التي هي جزء من الأداة الحكومية لضوء واحد من أعضائها وهي  
لذلك لا تستطيع أن تعمل معتمدة على تأييد جميع الأعضاء

ويرى الجنرال اسمطس الذي ربما كانت أعظم ساسة  
الامبراطورية كلها والذي كان منذ ثلاثين عاماً يقاومها بقوة  
السلح ، ويرى هذا الجنرال أن الحكومة اللامركزية في  
الامبراطورية وصلت الى أبعد حد حتى أصبحت انحلالاً حقيقياً ،  
وهو فوى الاعتقاد بأن الرابطة السياسية التي نشرت لواء السلام  
على ربيع بلاد العالم هي رابطة جلية القدر يجب ألا يسمح  
لها بالانحلال تدريجياً ، ولذلك يدعو إلى العمل فوراً لتقوية هذه  
الرابطة بوسيلة لا تنقص من استقلال أجزاء الامبراطورية كما  
لا تنقص عصبة الأمم من هذا الاستقلال

فاذا ما شرع في العمل لهذه الغاية فان أربسة أمور يجب  
مراعاتها بنوع خاص : أولها أن توجد وسيلة للتشاور الدائم في  
السياسة الخارجية تضمن اتحاد الامبراطورية كلها في العمل  
داخل دائرة المصبة وبهذه الوسيلة يتسنى للامبراطورية ( التي هي  
أكبر قوة لنشر لواء السلم في العالم ) أن تضطلع بقسط كبير في  
تقوية دعام السلم العالمي . والأمر الثاني أن توضع سياسة مشتركة  
للدفاع الامبراطوري يمكن بواسطتها تنفيذ المهود التي باقياها على  
عاقها ميثاق المصبة ونشر لواء السلم والقانون في الأصقاع الواسعة  
التأخرة غير المستعمرة داخل حدود الامبراطورية . والأمر الثالث  
أن توجد وسيلة للتشاور والاتقان على الطريقة التي تعامل بها  
الشعوب التأخرة التي تكون الآن قسماً كبيراً من سكان  
الامبراطورية . ذلك بأن تبة حكم هذه الشعوب التأخرة يقع  
معظمها الآن على عاتق بريطانيا . غير أن أفريقية الجنوبية تقع  
عليها أيضاً تبعات كبيرة من هذا القليل . كذلك اتدبت استراليا  
وزيلندة الجديدة بمد الحرب لادارة أرضين واسعة في غلة الجديدة  
وجزائر المحيط الهادى . وتعالى كندا مشاكها للخاصة في كيفية

ولكنها أعقبا ضنف ظاهر في الروابط التي تواف بين هؤلاء  
الأعضاء . فالأملاك المستقلة تطلب لنفسها حق تعيين سفراء من  
قبلها لدى الدول الأجنبية وأصبحت تتمتع بهذا الحق دون  
معارضة ، فقد عينت كل من كندا وإيرلندة سفيراً لها في واشنطن ،  
وتطالب هذه الأملاك أيضاً بحق عقد الماهدات مستقلة مع الدول  
الأجنبية . وقد عقدت جنوب إفريقيا بالفعل معاهدة مع ألمانيا .  
واعترفت بريطانيا نفسها بهذا الانحلال التدريجى وتفكك وحدة  
الامبراطورية السياسية فقد نص في ماهدات لوكارنو صراحة  
على أن بريطانيا وحدها هي التي ترتبط بالتمهدات المدونة في هذه  
الماهدات وأن الأملاك المستقلة لا شأن لها بها . ووضع هذا  
النص بناء على طلب الأملاك المستقلة نفسها لأن السياسة التي قامت  
عليها هذه الماهدات لم تكن وليدة اتفاق عام بين أجزاء  
الامبراطورية بل قررتها بريطانيا بمفردها إذ لا توجد أداة لوضع  
سياسة عامة تسير عليها الامبراطورية

وبهذه الطريقة أصبحت الامبراطورية البريطانية بعد الحرب  
هيئة سياسية مفككة المعرى ؛ فليست هي دولة واحدة إلا في  
خضوعها خضوعاً اسمياً لتاج واحد ، وليست هي دولة تماهدية  
أو طناً قانونياً أو عصبة مجتمعة تعرف بها ، وذلك لأنه لا توجد  
معاهدة تختم على أعضائها الاشتراك في العمل . وإنما هي شركة  
مفككة مكونة من دول مستقلة تربطها بعضها ببعض عاطفة  
ومصالح مشتركة ولكل عضو فيها كامل الحرية في أن يختط لنفسه  
الخطة التي تلامحه في أى وقت شاء . واعترف بهذا اعترافاً كاملاً  
مريحاً في المؤتمر الامبراطوري الذي عقد في عام ١٩٢٦ والذي  
كانت قراراته من أهم الحوادث البارزة في تاريخ الامبراطورية  
البريطانية . وقد يرى فيها المؤرخون في المستقبل تسجيلاً نهائياً  
لترك كل محاولة ترى إلى تدعيم وحدة الامبراطورية السياسية  
واعترافاً مأمحلاً ؛ هذه الامبراطورية انحلالاً ودياً نهائياً . والدليل  
على ذلك أن الاملاك المستقلة أعضاء في عصبة الأمم تربطها بها  
روابط وثيقة وليست أعضاء مرتبطة في جسم الامبراطورية

ومع هذا فان الأملاك المستقلة ( مع جواز استثناء دولة  
إيرلندة الحرة وجنوب أفريقية ) تمد نفسها مرتبطة بالامبراطورية  
برباط أقوى مما بينها وبين المصبة . وإنما الفارق بين الهيئتين أن  
المصبة أوجدت أداة للاستشارة المشتركة ، والعمل المشترك أحكم  
من كل ما فكرت فيه الامبراطورية . فللمصبة جميعتها العمومية

ثم يتبع في داخل هذا السياج بالتدرج نظام التجارة الامبراطورية الحرة . ويرجو أنصار هذا الرأي أن تؤدي هذه الوسائل الى تمكين الامبراطورية البريطانية بصفة عامة من الاكتفاء بنفسها وهو ما تعجز عنه بريطانيا وحدها بطبيعة الحال . وبذلك تصح الامبراطورية وحدة مالية على نمط الولايات المتحدة الأمريكية وتحقق الفكرة التي يدعو إليها بمضهم لتكون علاجاً لما نزل بأوروبا من الكوارث وهو انشاء ولايات متحدة أوربية وان كان الأمل في تحقيق هذه الفكرة ضئيلاً . على أن الصواب القاعة في وجه هذا المشروع البريطاني كبيرة حجة . منها أن الأملاك المستقلة والهند لم تظهر دليلاً على استمداها لترك سياسة الاكتفاء بالنفس التي تسير عليها أو تسمح بدخول البضائع البريطانية التي تنافس منتجاتها الى بلادها، ومنها أن الرخاء الذي تتمتع به معظم البلاد التابعة للامبراطورية ناشئ من قدرتها على الاتجار بكامل حريتها مع جميع بلاد العالم وأن الأمم التجارية الأخرى تمارض في نقص هذه السياسة . وزيادة على ذلك فإن المعاهدات تجتم على كثير من الأملاك البريطانية وبخاصة ما كان منها تحت الانتداب أن تسوى بين بضائع جميع الأمم في بلادها وحتى إذا أمكن التغلب على هذه الصعاب فإن كثيرين من الناس يعتقدون أن الامبراطورية إذ استحالت وحدة مالية مستقلة عن غيرها أصبحت سبباً للاحتكاك والحرب بدل أن تكون عاملاً من عوامل السلم ، وإن اتباع سياسة الاكتفاء بالنفس والاستقلال عن الغير الى هذا الحد الكبير يجر الخراب على العالم ، ومن الناس من يعتقد أن بريطانيا نفسها لا تستطيع وهي آمنة أن تنامر هذه المفارمة الخطرة فتضحى بثاني تجارتها مع البلدان الأجنبية لكي تنمي الثلث الباقي وهو تجارتها مع سائر أجزاء الامبراطورية

على أن الجدل الذي قام حول هذه المشكلة المالية لا يمت بصلة الى المشكلة الأخرى الكبيرة التي قد تظني عليها المشكلة المالية وهي : هل يسمح أن تستمر عملية التفكك التي يلوح أنها أخذت تدب في جسم الامبراطورية بعد الحرب دون أن تتخذ الوسائل لوقفها عند حد ؟ وهل تستمر الامبراطورية على أنها أخوة من الأمم لا يرتبط بعضها ببعض إلا برباط العواطف وأن يكون مافها من أداة للتعاون أقل صلاحاً للعمل من أداة عصبية الأمم وهي الهيئة التي ليس بين أعضائها من الروابط ما بين أجزاء الامبراطورية ؟ أو هل يستطيع إيجاد وسائل للتشاور والاشترك في السياسة

حكم الهنود الحر في غربها والاسكيمو في شمالها . ومع أن الشعوب البريطانية أخذت على عاتقها هذه التبعات العظيمة وهي إرشاد الشعوب المتأخرة ونشر الدنية بينها فإنها لم تمن إلا عناية قليلة بدراسة المشاكل الناشئة من هذا الواجب دراسة علمية ، ولم يحاول الشعوب البريطانية أن تتبادل الرأي للاتفاق على المبادئ التي يجب أن تسير عليها في تحضير هذه الشعوب . وأخيراً إن الامبراطورية في حاجة شديدة إلى اشتراك أجزائها في العمل في الميدان الاقتصادي . لقد أخذت الشعوب البريطانية على عاتقها القيام بمثل كبير هو تنمية موارد أسواق واسعة في العالم ، لم تتم بعد ، حتى تنتفع الانسانية بهذه الموارد ، ولكنها لم تمر هذا العمل ما يستحقه من العناية . وليس لها أن تمدد مجرد وسيلة لاستغلال هذه البلاد أو تتركه للظروف والأقدار أو تكلف لاشراف الاتحادات التجارية الكبيرة غير المنظمة بل يجب عليها أن تفكر فيه وتنظمه على قاعدة تعاونية بالاتفاق مع جميع الدول الداخلة في دائرة الامبراطورية والتي تشترك معها في تحمل تبعته كما أن عليها عند ما تقوم بهذا الواجب أن تراعى جانب العدل في معاملة الشعوب المهجينة

إن المجال لا يتسع هنا لبحث ما يتبع من الوسائل في أداء هذه الواجبات أو الأداة اللازمة لأدائها ، ولكن الذي لا مريبة فيه أنه إذا لم يشرع العاملون على تنمية موارد الامبراطورية في عملهم بمثل هذا الروح الذي وصفناه وهم علون بما في وسعهم أن يصلوا إليه بمجهودهم ، إذا لم يفعلوا ذلك فإن الأمل قليل في بقاء الامبراطورية البريطانية كهيئة سياسية عاملة . لقد أخذت هذه الامبراطورية تسير بعد الحرب نحو الانحلال السلي بخطى سريعة ، وإذا ظلت تسير في هذه السبيل كان ذلك دليلاً على افلاس السياسة البريطانية

ولقد كان من نتائج ضمور الامبراطورية بمحاجتها الى سياسة تعاون قومية أن وضعت عدة اقتراحات ترى كلها الى تدعيم وحدتها بتقوية الروابط السالية بين أجزائها المختلفة . ومن هذه الاقتراحات أن تترك الأملاك المستقلة والهند سياسة الاكتفاء بالنفس من الناحية الاقتصادية أو تمدلها بمض التعديل على أن تعود الامبراطورية مجتمعة الى السياسة التي كانت تسير عليها بين عام ١٦٦٠ وثورة المستعمرات الأمريكية فتبدأ بإقامة سياج جبركي حول الامبراطورية كلها بعد تجارة البلاد غير البريطانية